



الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة ريدان الغذائية ("الشركة") وشركتها التابعة (يشار إليهما باسم "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م،
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن سياسات محاسبية جوهرية ومعلومات تفسيرية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

عدم التأكد الجوهري ذو العلاقة بالإستمرارية

نود أن نلفت الإنتباه إلى الإيضاح (٣٢) حول القوائم المالية الموحدة والذي يشير إلى أن إجمالي الخسائر المتراكمة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، قد بلغت ٧٧,٣٨٦,١٤١ ريال سعودي مما يمثل ٤٨,٩٪ من رأس المال (٢٠٢٣م: ٤,٣٧٧,٤١٠ ريال سعودي تمثل ٢,٨٪ من رأس المال) وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة مما أدى إلى وجود عجز في رأس المال العامل بمبلغ ٣٥,٢٣٣,٢٤٥ ريال سعودي، (٢٠٢٣م: ١٠,٢٢٦,٩٥٣ ريال سعودي) ومع ذلك تعتمد المجموعة بشكل أساسي على تنفيذ خطط أعمال المجموعة لتوليد تدفقات نقدية كافية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها وإستمرار عملياتها دون عجز كبير وترى إدارة المجموعة أنه تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة على أساس الإستمرارية. تشير هذه الأمور إلى جانب من الأمور الأخرى الموضحة في الإيضاح رقم (٣٢)، والتي يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الإستمرار في أعمالها. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.



الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للعام الحالي. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأيها فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمر الرئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها مع الأمر الرئيسي للمراجعة
الاعتراف بالإيرادات – الإيرادات	
بالإشارة إلى السياسة المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيرادات، فقد بلغت إيرادات الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مبلغ ١٥٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٧٧ مليون ريال سعودي).	قد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات:
تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متأصلة في عملية إثبات الإيراد من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها، يتم الإعتراف بالإيرادات عند تقديم الخدمات للعملاء.	اختبار عينة من معاملات الإيرادات المسجلة ومقارنتها مع المستندات المؤيدة للتحقق من وجود الإيرادات المسجلة.
نتيجة إلى المخاطر الجوهرية المتعلقة بعملية الإعتراف بالإيرادات وأهمية قيمة الإيرادات، تم الإعتراف بإيرادات المنتجات والخدمات مسألة تدقيق رئيسية.	إجراء دراسة تحليلية للإيرادات للحكم على مدى معقولية مبلغ الإيراد المدرج بالقوائم المالية الموحدة المرفقة.
توضح السياسة المحاسبية للشركة كيفية تحقق الإيراد كما تم ذكره بالإيضاح رقم ٣ وتم عرض تحليل الإيرادات بالإيضاح رقم ٢٠.	استعلمنا من ممثلي الإدارة بشأن معرفتهم بمخاطر الغش وعما إذا كانت هناك حالات غش فعلية.
	مدى ملائمة الإفصاحات المستخدمة بالقوائم المالية الموحدة.



تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة ريدان الغذائية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(٦/٣)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها مع الأمر الرئيسية للمراجعة
تقييم الإنخفاض في إستثمارات في شركات بطريق حقوق الملكية (شركة زميلة) بلغت الإستثمارات في شركات زميلة ٣٦ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (٢٠٢٣ م: ٣٩ مليون ريال سعودي)، تتضمن الإستثمارات في شركات زميلة القيمة الدفترية للشهرة الناتجة عن الإستحواذ في الفترات السابقة بقيمة ٢٣,٥ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (٢٠٢٣ م: ٢٦ مليون ريال سعودي)، تتعلق تلك الشهرة بالإستحواذ على نسبة ٣٠٪ من شركة الجودة للحلويات خلال سنة ٢٠١٨. أجرت الإدارة التقييم السنوي للإنخفاض في قيمة الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، تم إجراء تقييم الإنخفاض في القيمة، وذلك عن طريق مقارنة القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد، بما في ذلك الشهرة، مع قيمتها القابلة للإسترداد. تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد بناء على حسابات القيمة قيد الإستخدام، تستخدم هذه الحسابات نموذج التدفقات النقدية المخصومة عن طريق استخدام توقعات التدفقات النقدية، بناء على البيانات التاريخية من القوائم المالية المعتمدة، والموازنات المعتمدة للوحدة المولدة للنقد والتي تغطي فترة ٥ سنوات، تشمل حسابات الشركة للقيمة قيد الإستخدام الأحكام الإفتراضات الهامة المتعلقة بتوقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم وهي عالية الحساسية للتغيرات في هذه الإفتراضات. لقد اعتبرنا الإنخفاض في قيمة الإستثمار كأمر رئيسي للمراجعة نظراً لأن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والإفتراضات المستخدمة في احتساب القيمة المخصومة لتلك التدفقات تنطوي على أحكام وتقديرات تؤثر في تحديد القيمة القابلة للإسترداد ونتيجة لذلك تؤثر على تقييم الإنخفاض في قيمة الإستثمار.	لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بتقييم الإدارة للإنخفاض في الإستثمار في شركة زميلة : - تقييم التصميم والتنفيذ واختبار مدى فعالية وكفاءة نظم الرقابة ذات الصلة بعملية تقييم الإنخفاض في الإستثمار، - تقييم مدى ملاءمة نموذج تقييم الإنخفاض في الإستثمار في شركة زميلة الذي اتبعته الشركة بناء على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦. - الحصول على تقييمات الإنخفاض في القيمة المعدة من قبل مقيم محلي معتمد من هيئة المقيمين السعوديين والتأكد من استقلاليته ونطاق عمله ومدى كفاءة المقيم وخبراته السابقة. - إشراك المتخصصين لدينا لتقييم مدى معقولية حسابات القيمة قيد الإستخدام والإفتراضات الأساسية، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم المستخدمة. - فحص مدى دقة وملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في النموذج بالرجوع إلى الأدلة الداعمة، ويشمل ذلك خطط الأعمال المعتمدة، والأخذ في الاعتبار مدى معقولية هذه البيانات عن طريق مقارنتها بالنتائج التاريخية وأداء الشركة مقابل خطط الأعمال. - إجراء تحليل الحساسية للإفتراضات الرئيسية، ويشمل ذلك بشكل رئيسي معدلات نمو المبيعات ومعدلات الخصم للتأكد من ان أي تغيرات سلبية ممكنة بشكل معقول على الإفتراضات الرئيسية لن تتسبب في تجاوز القيمة الدفترية للإستثمار قيمته القابلة للإسترداد. - تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، ويشمل ذلك الإفصاح عن الإفتراضات والأحكام الرئيسية واختبارات الحساسية.

الخبر

هاتف 966 13 893 3378 ص.ب 4636
فاكس 966 13 893 3349 الخبر 31952

جدة

هاتف 966 12 652 3333 ص.ب 1651
فاكس 966 12 652 2894 جدة 21454

الرياض

هاتف 966 11 206 5333 ص.ب 69658
فاكس 966 11 206 5444 الرياض 11557



تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة ريدان الغذائية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(٦/٤)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها مع الأمور الرئيسية للمراجعة
تقييم الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، تمتلك الشركة ممتلكات وآلات ومعدات بصافي قيمة دفترية ٩٥,٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٣١,٧ مليون ريال سعودي، وموجودات حق إستخدام أصول مبلغ ٤٤,٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٥٥,٩ مليون ريال سعودي)، يشار إليها مجتمعة باسم "الموجودات غير المتداولة"	لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بتقييم الإدارة للإنخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة:
في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الإدارة بتقييم ما إذا كان هناك أحداث أو تغير في الظروف (مؤشرات الإنخفاض في القيمة) والتي قد تشير إلى أن القيمة الدفترية لتلك الموجودات غير المتداولة قد لا تكون قابلة للإسترداد، إذا تم تحديد أي من مؤشرات الإنخفاض في القيمة تقوم الإدارة بإجراء تقييم مفصل للإنخفاض في القيمة ومقارنة النتائج بالقيمة الدفترية لوحدة توليد النقد (فروع الشركة).	تقييم التصميم والتنفيذ واختبار مدى فعالية وكفاءة نظم الرقابة ذات الصلة بعملية تقييم الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة،
لأغراض إعداد القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، اعتبرت الإدارة نتائج أعمال فروع الشركة للسنة الحالية والفترات السابقة كمؤشر على انخفاض القيمة، وبناء على ذلك أجرت تقييماً مفصلاً للإنخفاض في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، عن طريق مقيم خارجي معتمد من هيئة المقيمين السعوديين.	تقييم مدى ملاءمة نموذج تقييم الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة الذي اتبعته الشركة بناء على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦.
بناء على تلك التقييمات تم اعتبار كل فرع كوحدة مولدة للنقد وتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد بناء على خطط الأعمال المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تعكس وجهة نظر الإدارة لظروف السوق، كما تم استخدام بعض الافتراضات والأحكام الرئيسية مثل تقدير معدلات النمو والخصم المناسبة.	الحصول على تقييمات الإنخفاض في القيمة المعدة من قبل مقيم محلي معتمد من هيئة المقيمين السعوديين والتأكد من استقلاليتها ونطاق عمله ومدى كفاءة المقيم وخبراته السابقة.
خلصت الإدارة إلى أن القيمة القابلة للإسترداد لبعض وحدات توليد النقد كانت أقل من قيمها الدفترية، وبالتالي تم تكوين مخصص للإنخفاض في القيمة الدفترية المسجلة.	إشراك المتخصصين لدينا لتقييم مدى معقولية حسابات القيمة قيد الإستخدام والافتراضات الأساسية، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم المستخدمة.
لقد اعتبرنا الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة كأمر رئيسي للمراجعة نظراً لأن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والافتراضات المستخدمة في احتساب القيمة المخصومة لتلك التدفقات تنطوي على أحكام وتقديرات تؤثر في تحديد القيمة القابلة للإسترداد ونتيجة لذلك تؤثر على تقييم الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة.	فحص مدى دقة وملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في النموذج بالرجوع إلى الأدلة الداعمة، ويشمل ذلك خطط الأعمال المعتمدة، والأخذ في الإعتبار مدى معقولية هذه البيانات عن طريق مقارنتها بالنتائج التاريخية وأداء الشركة مقابل خطط الأعمال.
	إجراء تحليل الحساسية للافتراضات الرئيسية، ويشمل ذلك بشكل رئيسي معدلات نمو المبيعات ومعدلات الخصم للتأكد من أن أي تغيرات سلبية ممكنة بشكل معقول على الافتراضات الرئيسية لن تتسبب في تجاوز القيمة الدفترية للموجودات غير المتداولة قيمتها القابلة للإسترداد.
	تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، ويشمل ذلك الإفصاح عن الافتراضات والأحكام الرئيسية واختبارات الحساسية.

الخبر

هاتف 966 13 893 3378 ص.ب 4636
فاكس 966 13 893 3349 الخبر 31952

جدة

هاتف 966 12 652 3333 ص.ب 1661
فاكس 966 12 652 2894 جدة 21454

الرياض

هاتف 966 11 206 5333 ص.ب 69658
فاكس 966 11 206 5444 الرياض 11557



المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبيدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى.

وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات ونظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

■ تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

■ التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.



مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد إلتزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الإقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

أحمد عبد المجيد مهندس
محاسب قانوني

ترخيص رقم: ٤٧٧

جدة: ١٩ شوال ١٤٤٦ هـ

الموافق: ١٧ ابريل ٢٠٢٥ م

